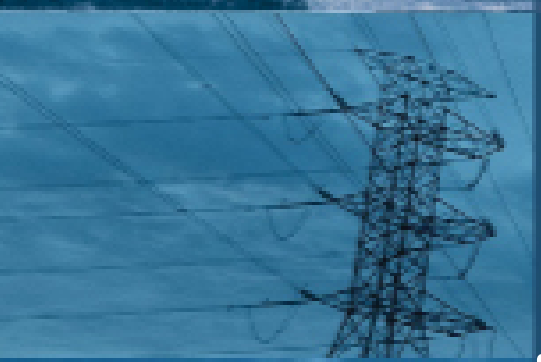

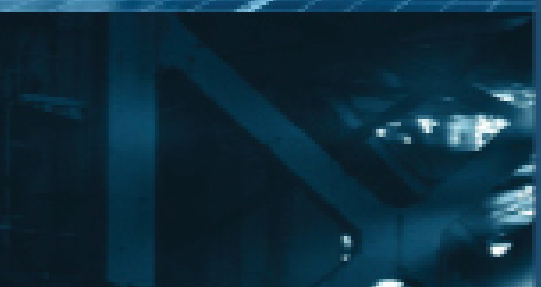

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاحد، ٠٣ مارس ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

نمو طلب النفط العالمي 1.9 مليون برميل يومياً في 2024 بقيادة الصين والهند

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

توقعت شركة وود ماكنزي لأبحاث الطاقة أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.9 مليون برميل يوميا هذا العام، وهو توقع قريب من تقديرات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) للطلب العالمي على النفط. 2024. وفي تصريحات تمت مشاركتها مع المندوبين في مؤتمر وود ماك يوم الأربعاء خلال مؤتمر معهد الطاقة في لندن، توقع نائب رئيس الشركة لأبحاث النفط، آلان جيلدر، مثل معظم المتنبئين الآخرين، أن يأتي الجزء الأكبر من هذا الارتفاع من الصين والهند.

وتختلف توقعات نمو الطلب على النفط في عام 2024 بشكل كبير، مما يعكس وجهات نظر متناقضة حول مدى سرعة تحول العالم عن الوقود الأحفوري. وتعتقد أوبك أن استخدام النفط سيستمر في الارتفاع خلال العقدين المقبلين، في حين تتوقع وكالة الطاقة الدولية، التي تمثل الدول الصناعية، أن يصل إلى ذروته بحلول عام 2030. وتتوقع أوبك عاما آخر من نمو الطلب القوي نسبيا بمقدار 2.25 مليون برميل يوميا، في حين تتوقع وكالة الطاقة الدولية نموا أبطأ بكثير يبلغ 1.22 مليون برميل يوميا.

في غضون ذلك، أظهر مسح أن معظم المحللين يتوقعون نمو الطلب العالمي على النفط بما يتراوح بين مليون و1.5 مليون برميل يوميا في عام 2024. وتظل توقعات وود ماك لنمو الطلب في عام 2025 أقل عند 1.4 مليون برميل يوميا. وتتوقع أوبك نموا قدره 1.85 مليون برميل يوميا في عام 2025، في حين من المتوقع أن تكشف وكالة الطاقة الدولية عن توقعاتها لعام 2025 في أبريل.

ونفذت أوبك+ تخفيضات الإنتاج منذ أواخر عام 2022 لدعم السوق، مع ارتفاع الإنتاج في الولايات المتحدة وغيرها من المنتجين غير الأعضاء. وفي نوفمبر، وافقت أوبك+ على تخفيضات طوعية للإنتاج يبلغ إجماليها حوالي 2.2 مليون برميل يوميا في الربع الأول. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، قالت مصادر إن أوبك+ تدرس تمديد التخفيضات إلى الربع الثاني، ويمكن أن تبقيها كما هي حتى نهاية العام.

وقال جيلدر إنه يمكن للأعضاء أن يتوقعوا أن تتم دعوتهم إلى زيادة الأحجام لتحقيق التوازن في السوق في عام 2024 على الرغم من قرار نوفمبر، مضيفًا أنه يفترض أن التخفيضات ستظل قائمة خلال الربع الثاني.

ووجدت أسعار النفط دعما هذا العام من تصاعد التوترات الجيوسياسية بما في ذلك هجمات البحر الأحمر، على الرغم من أن المخاوف بشأن النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات الغربية قد أثرت.

وقال فيل فلين، كبير محللي الطاقة في مجموعة برايس فيوتشرز، وصلت أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها منذ ثلاثة أشهر ونصف، إلا أن المنتجات النفطية تراجعت على أمل أن تتمكن مصافي التكرير من تلبية الطلب الحالي. وحتى مع وصول الطلب على البنزين إلى أعلى مستوى له منذ ثلاثة أسابيع، تراجع الطلب على نواتج التقطير بسبب موجة الحر الشتوية التي اجتاحت معظم أنحاء البلاد.

ويأتي ذلك في الوقت الذي تسعى فيه روسيا، كالعادة، جاهدة للموافقة على بالون الاختبار الذي من شأنه أن يجعل أوبك+ تمدد تخفيضات الإنتاج الطوعية حتى نهاية العام. وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، إنه من السابق لأوانه الحديث عن تمديد خفض الإنتاج. وكان لنوفاك دور في إيقاف صادرات البنزين الروسية مما أدى إلى انخفاض أسعار الغاز المحلية في روسيا، ولكنه أثار أيضًا المخاوف من أن هجمات أوكرانيا على المصافي الروسية قد تقلل من قدرتها على تكرير المنتجات النفطية.

ومع ذلك، فإن انقطاع مصافي التكرير الروسية قد يزيد من تقليص الإمدادات العالمية من نواتج التقطير، الأمر الذي قد يمثل مشكلة للاقتصاد العالمي. وأشارت إدارة معلومات الطاقة إلى تراجع المخزونات الأمريكية لمنتجات التكرير للأسبوع السادس على التوالي في الأيام السبعة حتى 23 فبراير، وإن كان بشكل هامشي وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في التسليمات الأسبوعية من الديزل. وبلغ إجمالي المخزونات 121.1 مليون برميل، بانخفاض 510 آلاف برميل خلال الأسبوع ليصل إلى أدنى مستوى له منذ أوائل ديسمبر.

وأمرت روسيا يوم الثلاثاء بحظر صادرات البنزين لمدة ستة أشهر اعتبارا من الأول من مارس للحفاظ على استقرار الأسعار وسط تزايد الطلب من المستهلكين والمزارعين وللسماح بصيانة المصافي في ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم.

ونقل عن نوفاك قوله: «من أجل تعويض الطلب المفرط على المنتجات البترولية، من الضروري اتخاذ إجراءات للمساعدة في استقرار الأسعار في السوق المحلية». وأسعار البنزين المحلية حساسة بالنسبة لسائقي السيارات والمزارعين في أكبر دولة مصدرة للقمح في العالم قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في 15 و17 مارس، في حين تعرضت بعض مصافي التكرير الروسية لهجمات بطائرات بدون طيار أوكرانية في الأشهر الأخيرة.

ومن ناحية أخرى، تحسن النفط، مع ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية بمقدار 4.2 ملايين برميل. وهذا يضع مخزونات النفط الخام التجارية عند أعلى مستوياتها منذ منتصف نوفمبر. كما بلغت مخزونات النفط في كوشينغ أعلى مستوى

لها في 6 أسابيع عند 31 مليون برميل. وكان تقرير معهد البترول الأمريكي قد وضع بناء كوشينغ بالقرب من 1.8 مليون برميل. وبلغ إجمالي مخزونات النفط الخام أعلى مستوى في ثمانية أشهر عند 807.4 مليون برميل.

وانخفضت مخزونات البنزين بمقدار 2.87 مليون برميل حيث تسببت درجات الحرارة الدافئة في زيادة الطلب على البنزين حيث حاول سائقو السيارات الاستفادة من القليل من الصيف في الشتاء. ومع ذلك، فرغم مشاهدة تحسناً في إمدادات النفط الخام، إلا أنه لا يزال أقل من المتوسط في عالم حيث الإمدادات أقل من المتوسط وتوقعات الطلب آخذة في الارتفاع.

وأفادت مبادرة بيانات المنظمات المشتركة «جودي»، أن الطلب الصيني ارتفع بمقدار 1.2 مليون برميل يوميًا ليصل إلى أعلى مستوى خلال 4 أشهر عند 11.42 مليون برميل يوميًا. وهو ليس تماماً كالطلب الأمريكي البالغ 19.5 مليون برميل يومياً ولكنه مثير للإعجاب مع ذلك. وتقل مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية بنحو 1 % عن متوسط الخمس سنوات لهذا الوقت من العام. ويبلغ إجمالي بنزين المحركات حوالي 2 % أقل من متوسط الخمس سنوات ونواتج التقطير أقل بنسبة 8 % من متوسط الخمس سنوات.

وأشارت شركة كوانتوم موديتي إنتليجنس إلى أن مخزونات الإيثانول الأمريكية ارتفعت إلى أعلى مستوى لها منذ 11 شهرًا الأسبوع الماضي وسط تباطؤ في الصادرات على الرغم من وصول الطلب على البنزين إلى أعلى مستوى في ثلاثة أسابيع. وتم الإبلاغ عن مخزونات الإيثانول الأمريكية عند 26.022 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 22 فبراير، بزيادة 2 % خلال الأسبوع و5 % على مدار العام.

وبلغ إنتاج النفط الخام الأمريكي في نوفمبر 13.308 مليون برميل يوميا، وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يصل إلى 13.338 مليون برميل يوميا لشهر ديسمبر. ومن المتوقع أن يصل الطلب على النفط الأمريكي إلى 20.065 مليون برميل يوميا في 23 ديسمبر، وكان عند 19.327 مليون برميل يوميا في 22 ديسمبر.

وتعطي عودة الشتاء وتخفيضات الإنتاج الآمال للغاز الطبيعي في الوصول إلى قاع على المدى القصير، مع ارتفاع مستوى التخزين عن المعدل الطبيعي وامتلاء التخزين في أوروبا. ومع ذلك، على الرغم من انهيار الأسعار وحقيقة أن العديد من المنتجين يعانون من الألم، فإن التوقعات طويلة المدى للغاز الطبيعي المسال قوية.

وشهدت مخزونات الغاز الطبيعي الأمريكية على الأرجح انخفاضًا آخر أقل من المتوسط الأسبوع الماضي مع استمرار درجات الحرارة الأكثر اعتدالًا من المعتاد خلال معظم شهر فبراير. ومن المتوقع أن ينخفض الغاز الطبيعي في التخزين تحت الأرض بمقدار 91 مليار قدم مكعب في الأسبوع المنتهي في 23 فبراير إلى 2379 مليار قدم مكعب، وفقًا لمتوسط التقدير

في استطلاع شمل 11 محللًا ووسيطًا وتجارًا.

وتتراوح التقديرات في المسح من سحب 103 مليارات قدم مكعب إلى 79 مليار قدم مكعب، وتشير التوقعات إلى سحب أكبر من 60 مليار قدم مكعب في الأسبوع السابق، ولكن أقل من متوسط السحب لمدة خمس سنوات للأسبوع البالغ 143 مليار قدم مكعب، وكانت الأسهم في الأسبوع السابق أعلى بنسبة 22.3 ٪ من متوسط الخمس سنوات.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الأسبوع الماضي إنه إذا تطابق معدل السحب مع متوسط الخمس سنوات للفترة المتبقية من موسم الانسحاب، فإن المخزونات ستنتهي في مارس عند 2084، أو 451 مليار قدم مكعب فوق المتوسط.

وقال جاك فوسكو، الرئيس التنفيذي لشركة التصدير الأمريكية تشينير إنيرجي، إن المشترين في آسيا يعززون استخدام الوقود بوتيرة «مذهلة». وفي حين أن المصانع العاملة حاليًا أو التي يجري بناؤها ستضيف إلى فائض العرض العالمي، فإن تقادم المرافق وتقلص الموارد في بعض المناطق يعني أن القدرة ستبدأ في الانخفاض بعد عام 2021.

ويعد هذا بمثابة نعمة للشركات من رويال داتش شل، إلى تيلوريان، ونوفاتيك التي تتطلع إلى الاستثمار في الإنتاج الجديد في العقد المقبل لتلبية الطلب. وقالت سيديجيز في التقرير الذي أرسل بالبريد الإلكتروني يوم الخميس «النمو المستمر لسوق الغاز الطبيعي المسال سيترك هامشا كبيرا لتنفيذ مشاريع جديدة».

وقد تجعل طفرة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة البلاد واحدة من أكبر منتجي الغاز الطبيعي المسال بحلول نهاية الفترة، وفقًا للتقرير. وسينتهي الإنتاج في بعض الدول مثل ترينيداد وتوباغو.

وقال ميج جنتل، الرئيس التنفيذي لشركة تيلوريان، عبر الهاتف يوم الخميس: «أتوقع أن سوق الغاز الطبيعي المسال يحتاج إلى ما لا يقل عن مئة مليون طن من طاقة التسييل الجديدة فوق ما هو قيد الإنشاء اليوم من أجل تلبية احتياجات الطلب في السوق بحلول عام 2025، والطلب ينمو أكثر مما توقعه الناس».

وقالت سيديجيز إنه من المتوقع أن تبلغ الطاقة العالمية للغاز الطبيعي المسال ذروتها عند 387 مليون طن سنويا بحلول 2021 - 2022 من 288 مليون طن هذا العام في المحطات القائمة أو قيد الإنشاء. وستتوقف ترينيداد وتوباغو، تاسع أكبر منتج في العالم، عن الإنتاج في عام 2029، وقد أدى مشروع الغاز الطبيعي المسال الأطلسي في الدولة الكاريبية إلى الحد من الإنتاج بالفعل وخفض قوته العاملة بسبب نقص غاز التغذية.

أسعار النفط تربح 2 %.. برنت صوب 84 دولاراً عكاظ

ارتفعت أسعار النفط 2% في آخر تعاملات لها وسجلت مكاسب أسبوعية مع ترقب الأسواق قرار (أوبك+) بشأن مستويات الإنتاج في الربع الثاني وتقييم بيانات اقتصادية جديدة من الولايات المتحدة وأوروبا والصين.
وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو 1.64 دولار؛ أي 2% لتبلغ عند التسوية 83.55 دولار للبرميل. وسجلت العقود الآجلة للخام تسليم أبريل القادم؛ التي انتهى أجلها في 29 فبراير 83.62 دولار للبرميل.

وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم أبريل القادم1.71 دولار، أو 2.19%، إلى 79.97 دولار. وحقق خام برنت زيادة أسبوعية 2.4%، وزاد خام غرب تكساس الوسيط بأكثر من 4.5%.

وقال آندرو ليبو رئيس إحدى شركات النفط المتخصصة: «إن التوقعات بأن (أوبك+) ستستمر في تخفيضات الإنتاج الطوعية حتى الربع الثاني من عام 2024 هي محور التركيز الرئيسي على السوق».

ومن ناحية الطلب، أظهر مسح رسمي أن نشاط التصنيع في الصين انكمش في فبراير الماضي للشهر الخامس على التوالي.

وتلقت الأسعار دعماً كذلك من قراءة مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة، مقياس التضخم المفضل لدى مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي)؛ التي أظهرت أن التضخم في يناير الماضي جاء متماشياً مع توقعات خبراء الاقتصاد؛ ما عزز رهانات السوق بخفض أسعار الفائدة في يونيو القادم.

«ريج زون»: الحفاظ على المستوى النفسي للنفط عند 80 دولارا يوفر إشارات زخم إيجابية

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

واصلت أسعار النفط ارتفاعها هذا العام إلى ما يقرب من 80 دولارا للبرميل وسط مؤشرات على تشديد السوق المادية، حسبما ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي.
ونقل التقرير عن CIBC Private Wealth تأكيدها أن مستوى 80 دولارا هو «المستوى النفسي» للنفط الخام ويمكن أن يوفر الحفاظ على هذا المستوى بعض إشارات الزخم الإيجابية لاستراتيجيات تتبع الاتجاه.

وأشار إلى اختراق خام غرب تكساس الوسيط في وقت سابق المستوى الرئيس قبل أن يقلص مكاسبه ليغلق مرتفعًا بنسبة 2.2 % عند أعلى سعر تسوية منذ نوفمبر، وقد انفجرت فروق أسعار النفط الخام، والتي تمثل ظروف السوق المادية، إلى أعلى هذا الأسبوع في إشارة إلى تشديد أرصدة العرض والطلب.

التقرير أوضح أن التوترات الجيوسياسية – بما في ذلك الحرب في فلسطين والهجمات على الناقلات في البحر الأحمر – عززت بعض المكاسب، وكان هذا الارتفاع مدعوما بتخفيضات الإمدادات من «أوبك» وحلفائها، ومن المتوقع على نطاق واسع أن تمدد المجموعة التخفيضات في الربع الثاني.

وأشار إلى أن ارتفاع الإمدادات من خارج «أوبك» والمخاوف المستمرة بشأن آفاق الصين، أدت إلى كبح الارتفاع وانكمش نشاط المصانع في البلاد مرة أخرى الشهر الماضي مما زاد من علامات ضعف الطلب.

وتوقع أن تمدد «أوبك +» تخفيضاتها الحالية في الإمدادات إلى الربع المقبل في محاولة لتجنب تخمة عالية ودعم الأسعار، وفرضت المجموعة قيودا على إنتاج نحو مليوني برميل يوميا.

من جانبه، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن أسعار النفط الخام ظلت ضمن نطاقها الثابت في فبراير، مع ظهور علامات على انتعاش الولايات المتحدة، وقد قوبلت الاقتصادات ببيانات اقتصادية أضعف في كل من أوروبا والصين.

ونوه بوجود أخبار متباينة حول الاقتصاد الكلي، مع استمرار الصين وأوروبا في النضال مع نشاط التصنيع دون التوقعات، بينما تقترب الولايات المتحدة من نقطة التخفيض الأول لأسعار الفائدة، حيث فشلت في تغيير أنماط التداول لشهر فبراير،

ما أدى إلى إبقاء خام برنت عند مستوى 83 دولارا للبرميل. واعتبر التقرير أن الشيء الكبير التالي الذي سيحدث لأسواق النفط هو إعلان «أوبك +» عن إلغاء أو تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية الأسبوع المقبل على الرغم من أن الأول يبدو غير مرجح إلى حد كبير في هذه المرحلة.

وارتفعت أسعار النفط 2 % في تعاملات الجمعة، وسجلت مكاسب أسبوعية مع ترقب الأسواق قرار «أوبك +» بشأن مستويات الإنتاج في الربع الثاني، وتقييم بيانات اقتصادية جديدة من الولايات المتحدة وأوروبا والصين.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم أيار 1.64 دولار أي 2 % لتبلغ عند التسوية 83.55 دولار للبرميل. وسجلت العقود الآجلة للخام تسليم أبريل التي انتهى أجلها في 29 فبراير 83.62 دولار للبرميل.

وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم أبريل 1.71 دولار أو 2.19 % إلى 79.97 دولار. وحقق خام برنت زيادة أسبوعية 2.4 % وزاد خام غرب تكساس الوسيط بأكثر من 4.5 %.

وارتفع إجمالي عدد منصات الحفر النشطة للنفط والغاز في الولايات المتحدة هذا الأسبوع، وفقا للبيانات الجديدة التي نشرتها شركة بيكر هيوز الجمعة.

أمين منتدى الدول المصدرة للغاز: مستقبل الصناعة لا يزال ناصعا بزيادة الطلب 43 % ودعوات وقف الاستثمار مضللة الاقتصادية

أكد الأمين العام لمنتدى الدول المصدرة للغاز، محمد حامل، أن مستقبل صناعة الغاز لا يزال ناصعا، وبخاصة أن المنتدى يمثل حوالي 70 % من الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي.

وقال حامل في كلمة له في افتتاح القمة الـ7 لمنتدى الدول المصدرة للغاز بالجزائر، أن قطاع الغاز يواجه قيودًا متزايدة في هذه الفترة، الأمر الذي يفرض تنسيق الجهد بين جميع الفاعلين للتوصل إلى سياسات طاقوية متزنة.

وعد الانتقال من الأنابيب التقليدية في نقل الغاز إلى الغاز المسال من الأولويات، مؤكدا أن الغاز يعد موردًا أساسيًا من أجل ضمان الأمن الغذائي، وأنّ الطلب على الغاز سيتزايد 43 %، ومن ثم فإنّ الدعوات المتعلقة بوقف الاستثمار مضللة كونها ستسبب شح الإنتاج مستقبلا.

ولفت حامل إلى أن المنتدى أحرز تقدما في صقل معالم المستقبل الطاقوي، وإلى وجود إستراتيجية طويلة المدى وبرنامج عمل لمدة 5 سنوات تبناها المنتدى.

توترات الأسواق العالمية حاضرة خلال افتتاح «قمة الدول المصدرة للغاز»

اندبندنت

افتتحت قمة الدول المصدرة للغاز أعمالها في الجزائر اليوم السبت بمشاركة عدد من القادة بينهم الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في ظل توترات تشهدها الأسواق العالمية.

وأكد الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون خلال كلمته أن قمة «منتدى الدول المصدرة للغاز تشكل فرصة لرسم رؤية مشتركة للحفاظ على مصالح المنتجين والمستهلكين للغاز في آن».

وأشار تبون إلى أن الغاز الطبيعي يؤدي «دوراً أساساً في تحقيق التنمية المستدامة، وتلبية الحاجات العالمية المتزايدة على الطاقة».

زيادة متوقعة في الطلب على الغاز

وكانت الوكالة الدولية للطاقة رجحت في تقريرها الفصلي الأخير الصادر في يناير (كانون الثاني) الماضي أن يسجل الطلب على الغاز زيادة ملحوظة عام 2024 مقارنة بالعام الماضي، وعزت ذلك إلى توقعات بتسجيل درجات حرارة منخفضة، وتراجع أسعار هذه المادة.

وشدد تبون على أن الجزائر التي «تدرك مع الشركاء كافة أن الغاز الطبيعي يعد مصدر طاقة وفير وميسور الكلفة، وصديقاً للبيئة وداعماً لتكامل مصادر الطاقة المتجددة، لطالما أيدت فكرة توسيع دور الغاز الطبيعي في التنمية المستدامة واستخدامه كمصدر نظيف مع الطاقات الجديدة والمتجددة».

وأضاف، «إذا كنا نسعى جميعاً إلى تدعيم التقدم التكنولوجي في هذا المجال والعقود طويلة الأجل والأسعار العادلة والسياسات التي تشجع على الاستثمار بتحديات في المجال الطاقوي، فإن التحديات اليوم تتطلب منا تعزيز الحوار والعمل المتعدد الأطراف الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف التي وضعناها عند تأسيس منتدانا هذا».

وكانت دول المنتدى عقدت أمس الجمعة اجتماعاً وزارياً تحضيرياً لأعمال القمة التي تضم 12 عضواً دائماً وهم الجزائر وبوليفيا ومصر وغينيا الاستوائية وإيران وليبيا ونيجيريا وقطر وروسيا وترينيداد وتوباغو والإمارات وفنزويلا، إضافة إلى

أعضاء مراقبين.

وأعلن الأمين العام للمنتدى محمد حامل موافقة الوزراء خلال اجتماعهم في الجزائر العاصمة على طلب السنغال الانضمام إلى المنتدى.

وبحسب المنتدى فإن أعضاءه يمتلكون 70 في المئة من احتياطات الغاز المثبتة في العالم التي توفر 51 في المئة من صادرات الغاز الطبيعي المسال.

ارتفاع الطلب بحلول 2050

وأشار المنتدى في تقرير حول «توقعات الغاز العالمية 2050» نشر أول من أمس الخميس إلى أن الغاز «سيبقى ضرورياً خلال العقود المقبلة».

وأضاف، «بحلول عام 2050 فمن المتوقع أن يرتفع الطلب على الغاز الطبيعي 34 في المئة، إذ سترتفع حصته في المزيج الطاقوي العالمي بشكل معتبر من 23 في المئة حالياً إلى 26 في المئة».

وقال وزير الطاقة الروسي نيكولاي شولغينوف الذي يمثل بلاده في القمة إن «الإعلان المتوقع أن يصدر عن القمة اليوم السبت سيكون مهماً للغاية».

ونقلت عنه وكالة الأنباء الجزائرية قوله أمس الجمعة، «عملنا بجدية بخصوص إثراء إعلان الجزائر الذي سيكون مهماً للغاية من حيث التنسيق حول البنية التحتية للغاز، وكيفية حمايتها من أي حوادث وكذلك من حيث تطوير سياسة المنتدى، وإمكان انضمام دول جديدة لهذه الهيئة الطاقوية».

وأكد وزير الطاقة والمناجم الجزائري محمد عرقاب أهمية إجراء «حوار مستمر وجاد بين المنتجين والمستهلكين لبناء رؤية استشرافية مشتركة تقر بالدور المتنامي للغاز الطبيعي في مزيج الطاقة العالمي، باعتباره مصدراً مستداماً وتنافسياً يضمن الأمن الطاقوي، شرط تثمين أفضل وعادل للجميع».

ضغوط سوق الغاز

وتواجه سوق الغاز ضغوطاً منذ عام 2021 في مرحلة ما بعد الجائحة، أضيفت إليها التوترات الجيوسياسية التي أعقبت

بدء الحرب الروسية - الأوكرانية مطلع عام 2022، كما شهد العامان الماضيان زيادة ملحوظة في صادرات الغاز الطبيعي المسال عبر الناقلات من الولايات المتحدة لتعويض الانخفاض الحاد في كميات الغاز الروسي المصدرة إلى أوروبا عبر الأنابيب.

وتعد الجزائر أكبر مصدر للغاز الطبيعي في أفريقيا، ولقيت صادراتها طلباً متزايداً من دول أوروبية ومنها إيطاليا، راغبة في تنويع مصادرها وتعويض النقص في الواردات من روسيا.

وقال المحلل الأميركي في ملف الطاقة في شمال أفريقيا جيف بورتر لوكالة «فرانس برس» إن «الجزائر ترى نفسها لاعباً دبلوماسياً دولياً وتريد أن تظهر أنها قادرة على جمع إيران وقطر وروسيا والجزائر، وأنها محاور محايد قادر على جمع دول ذات توجهات مختلفة».

منتجو النفط في كردستان العراق: لا اتفاق لاستئناف التصدير عبر تركيا

اقتصاد الشرق

نفت شركات النفط العالمية في كردستان العراق التقارير التي تحدثت عن التوصل إلى اتفاق لاستئناف صادرات النفط عبر خط الأنابيب العراقي التركي.

وأعلن اتحاد صناعة النفط في كردستان، الذي يمثل منتجي النفط والمعروف باسم «أبيكور» (APIKUR)، في بيان مساء السبت، أنه «لم يتلقَ أي مقترحات» من العراق أو حكومة إقليم كردستان بهذا الشأن.

كان وزير خارجية العراق فؤاد حسين صرح لـ«بلومبرغ نيوز»، السبت، أن بلاده قد تعدّل موازنتها الفيدرالية لسداد رسوم الاسترداد والعبور لشركات النفط الدولية، في محاولة لإعادة تصدير النفط الخام عبر تركيا، حيث حجب إغلاق خط الأنابيب بين البلدين نحو نصف مليون برميل من النفط الخام عن الأسواق العالمية.

أوقفت تركيا التدفقات عبر خط الأنابيب -الذي ينقل النفط من المنطقة الكردية في العراق إلى ميناء جيهان التركي- في مارس 2023 بعد أن أمرتها محكمة تحكيم بدفع نحو 1.5 مليار دولار تعويضاً للعراق عن نقل النفط دون موافقة بغداد.

يحاول العراق حل النزاع لتعزيز العلاقات مع تركيا في قضايا تتراوح من التجارة إلى الأمن قبل الزيارة المتوقعة للرئيس رجب طيب أردوغان إلى بغداد في 22 أبريل. ويتركز النقاش بشكل رئيسي على رسوم النقل والاسترداد، والتي قال وزير الخارجية العراقي إن كلفتها الحقيقية تقارب 21 دولاراً للبرميل مقابل 6 دولارات في الموازنة.

كان العراق يصدّر نحو 400 ألف إلى 500 ألف برميل يومياً من حقول الشمال، بما في ذلك المنطقة الكردية، عبر خط الأنابيب المتوقف حالياً. كلّف إغلاق خط الأنابيب العراق إهدار إيرادات بأكثر من 7 مليارات دولار خلال العام الماضي، وهو ما وصفه حسين بـ«الخسارة الفادحة».

قمة الجزائر للدول المصدرة للغاز ترفض «تسقيف» الأسعار

اقتصاد الشرق

رفض منتدى الدول المصدرة للغاز، الذي انعقد بالعاصمة الجزائر السبت، وضع سقف للأسعار بدوافع سياسية، باعتبار أن ذلك «يؤدي إلى تفاقم التضييق على الأسواق وتثبيط الاستثمارات اللازمة لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة».

ورفض «إعلان الجزائر»، الذي توج القمة السابعة لمنتدى الدول المصدرة للغاز، «جميع القيود الاقتصادية أحادية الجانب المتخذة، دون الموافقة المسبقة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولأي تطبيق للقوانين والتنظيمات الوطنية خارج الحدود ضد الدول الأعضاء في منتدى الدول المصدرة للغاز، والتي تؤثر سلباً على تطوير الغاز الطبيعي، وتجارته وتشكل تهديداً على أمن الإمدادات الغاز الطبيعي».

يعتبر المنتدى منظمة حكومية دولية تضم أبرز الدول المصدرة للغاز في العالم، ويمثل 70% من احتياطيات الغاز العالمية المؤكدة، وأكثر من 40% من الإنتاج، وما يفوق نصف صادرات الغاز الطبيعي المسال على المستوى العالمي.

منتدى الدول المصدرة للغاز يضم 12 عضواً دائماً هم: الجزائر، بوليفيا، مصر، غينيا الاستوائية، إيران، ليبيا، نيجيريا، قطر، روسيا، ترينيداد وتوباغو، الإمارات، وفنزويلا، فضلاً عن 7 أعضاء مراقبين: أنغولا، أذربيجان، العراق، ماليزيا، موريتانيا، موزامبيق، وبيرو.

تواجه صناعة الغاز تحديات في ظل تقلب الأسعار على خلفية انعكاسات التوترات الجيوسياسية -وأبرزها الحرب الروسية الأوكرانية وتوترات البحر الأحمر- وفق خبراء الطاقة.

ودعا «إعلان الجزائر» إلى «الاستثمار في الوقت المناسب من أجل استقرار السوق، وتدفق الموارد المالية بدون عراقيل، والولوج إلى التكنولوجيا، ونقل المعرفة بطريقة غير تمييزية».

وعبّر منتدى الدول المصدرة للغاز عن رفضه لأي استخدام للتغير المناخي، كمبرر لإنفاذ إجراءات تعيق الاستثمارات في مشاريع الغاز الطبيعي، ولاستحداث أي وسائل للتمييز العشوائي، أو أية قيود مقنعة تخالف بشكل مباشر قواعد التجارة الدولية.

حماية منشآت الغاز

أكد «إعلان الجزائر» أهمية الحفاظ على المنشآت الغازية الطبيعية الحساسة، بما فيها البنى التحتية العابرة للحدود، لضمان موثوقيتها وقابليتها للصمود، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي في الحد من المخاطر والوقاية والحماية من الكوارث الطبيعية والحوادث التكنولوجية، والتهديدات الناجمة عن نشاطات الإنسان بما فيها الهجمات المتعمدة، والاستعمال السيء لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وطرح المنتدى، وفق خبراء طاقة تحدثت إليهم «الشرق»، مسألة حماية منشآت الغاز على خلفية تخريب خط أنابيب نورد ستريم للغاز ببحر البلطيق، والأزمة الراهنة في البحر الأحمر بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة، وتأثير كل ذلك على نقل شحنات الغاز.

وقال وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب، إن من أهم بنود «إعلان الجزائر»، ما تضمنه حول ضرورة حماية منشآت الطاقة في العالم.

وأضاف عرقاب، في مؤتمر صحافي عقب ختام القمة السابعة لمنتدى الدول المصدرة للغاز: «هناك منشآت عابرة للحدود، ولأول مرة نرسل رسالة قوية لحماية مؤسسات الطاقة، لديمومة واستمرار توفيرها، في الفترة المستقبلية».
وبشأن مستقبل مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، أكد وزير الطاقة الجزائري، أن كل الأطراف مستعدة لاستكمال المشروع، وهو عبارة عن أنبوب بطول 4 آلاف كيلومتر من أبوجا إلى سواحل الجزائر، لتصدير الغاز النيجيري، وما تبقي من المشروع هو 100 كلم في مقطع نيجيريا، و1000 كلم في مقطع النيجر، و700 كلم في مقطع الجزائر، أي في المجموع 1800 كلم».

خريطة اليورانيوم والطاقة النووية العالمية تتغير.. ما دور السعودية والإمارات؟

هبة مصطفى

الطاقة

يرتبط تطوير الطاقة النووية بمعدن اليورانيوم، ومع الاتجاه العالمي للتوسع في بناء المفاعلات وزيادة إنتاجها، نجد أنفسنا أمام مستويات أسعار مرتفعة قد تعطّل مسارات انتقال الطاقة.

وحتى وقت قريب، كانت الكهرباء المنتَجة من المفاعلات بارقة أمل لعدد من الدول الكبرى، إذ تؤمّن الطلب دون الاعتماد على الإنتاج «المتقطع» للطاقة المتجددة، وتجنب البلاد ملوثات وانبعاثات الفحم في الوقت ذاته.

وعقدت دول أوروبية -مثل بريطانيا- آمالًا عريضة على الطاقة النووية خلال المرحلة الانتقالية، في حين اعتمدت عليها فرنسا في غالبية مزيجها.

ويبدو أن الصحوة الحالية بعد اندلاع الحرب الأوكرانية، وإعادة النظر إلى المفاعلات بأنها «غير كارثية» ستلقي بظلالها من جديد على معدن اليورانيوم.

ومع تراجع المعروض وتزايد حجم الطلب، قد يؤدي الشرق الأوسط -خاصة السعودية والإمارات- دورًا يغيّر خريطة الإنتاج العالمية.

تطلعات الطاقة النووية

في الوقت الذي تسجل فيه أسعار اليورانيوم ارتفاعًا، يخرج المشاركون في قمة المناخ كوب 28 بتوصية طموحة، وتتفق 22 دولة على زيادة قدرة الطاقة النووية 3 مرات بحلول 2050، على المستوى العالمي.

ويُعد هذا الاتجاه أحد حلول خفض الانبعاثات، ومحاولة -أيضًا- لتقليص تداعيات انسحاب غالبية الغاز الروسي من السوق الأوروبية، وتقلبات أسعار الطاقة التي خلّفتها العقوبات على موسكو بعد غزوها أوكرانيا.

وبالنظر إلى أن استخراج معدن اليورانيوم يُعد أولى خطوات الإنتاج في المفاعلات، نجد أن طموحات الطاقة النووية باتت مهددة في ظل نقص المعروض من المعدن، وارتفاع أسعاره إلى مستويات قياسية، حسب تحليل لصحيفة أربيان غولف

بيزنس إنسايتس (AGBI).

ويرجع سبب نقص الإمدادات إلى عاملين رئيسين: أولهما امتداد العقوبات المفروضة على روسيا لشركة روساتوم، بما يمثل «ضربة» لتوسعات الطاقة النووية خاصة أن الشركة تنتج نصف إمدادات المعدن المخصب العالمية.

ويتعلق العامل الآخر بتراجع إنتاجه منذ مرحلة ما بعد حادث محطة فوكوشيما اليابانية عام 2011، ونقص الاستثمارات في هذا المجال.

وعلى صعيد الأسعار، بلغت أسعار المعدن الحالية 100 دولار للرطل (الرطل = 453 غرامًا)، بما يعادل ضعف مستويات أسعاره في فبراير/شباط العام الماضي 2023.

الاستعمالات وخريطة الصناعة

تخضع الطاقة النووية إلى رحلة طويلة، تبدأ من إنتاج معدن اليورانيوم واستخراجه من باطن الأرض، ثم تخصيبه، ويليها تصنيعه في صورة حبيبات تتطور إلى قضبان لتشكل «الوقود النووي».

وتُنتج 6 دول -هي: قازاخستان، وكندا، وناميبيا، وأستراليا، والنيجر، وروسيا- ما يُقدر بنحو 85% من المعدن الخام، ومع خروج إمدادات موسكو من المعادلة تتركز الأنظار على قازاخستان وكندا بوصفهما أكبر المنتجين العالميين.

ويستعرض الرسم أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- أبرز المعلومات حول أكبر 10 مناجم لليورانيوم عالميًا:

أما المرحلة الثانية، وهي «التخصيب»، فتسجل سيطرة من أميركا وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا بصورة رئيسة، مع ظهور جهود صناعية لكل من: إيران، وإسرائيل، واليابان، والكوريتين الشمالية والجنوبية.

وتحتاج محطة بقدرة 1 غيغاواط إلى ما مقداره 50 ألف وحدة سنويًا من قضبان الوقود النووي، ما يسلط الضوء على حجم الطلب ومدى توافر المعدن اللازم لتشغيل المحطات الأحدث مثل: «محطة براكة الإماراتية، ومحطة الضبعة المصرية، ومحطة أكويو التركية، ومحطة بوشهر الإيرانية».

صعوبات الطلب

سببت كارثة محطة فوكوشيما اليابانية صدمة للمهتمين بتطوير الطاقة النووية، وتوقفت المناجم عن إنتاج معدن اليورانيوم واضطربت الصناعة.

ورغم أن تراجع الإنتاج كان يعزز توقعات نقص المعروض على الأمد الطويل، فإنه منذ وقوع الحادث عام 2011 حتى وقت قريب كانت مخاوف الصناعة سببًا في توافر المعدن وضبط أسعاره.

وتدريجيًا، يبدو أن مخزون المعدن أوشك على الانتهاء، ما يضع خطط التوسعات النووية لدول عدة في مأزق ما لم تعد وتيرة إنتاج المعدن إلى سابق عهدها أو أكثر.

وما زاد الأمر سوءًا، النقص الحاد في حمض الكبريتيك الضروري لإنتاج معدن اليورانيوم، إذ يُضخ الحمض في المناجم لتيسير استخلاص المعدن.

وبخلاف اضطرابات سلاسل التوريد لبعض الشركات الرائدة عالميًا في الصناعة مثل كاميكو (Cameco) الكندية، فإن التلويح الأميركي وإجراءات الكونغرس لحظر اليورانيوم الروسي المخصب (الذي يشكل 12% من الواردات الأميركية) قد يؤدي إلى فرض المزيد من القيود على الطلب.

ويوضح الرسم أدناه -الذي أعدته منصة الطاقة المتخصصة- كبرى الشركات المنتجة للمعدن عالميًا:

دور الشرق الأوسط

«مصائب قوم عند قوم فوائد».. تنطبق هذه المقولة بصورة عملية على مساعي السعودية والإمارات لحفر مكانة عالية لدول الشرق الأوسط، سواء فيما يتعلق بإنتاج المعدن أو تطوير مفاعلات الطاقة النووية.

ويبدو أن لاعبين بارزين ضمن دول مجلس التعاون الخليجي على وشك اقتحام المسيرة النووية العالمية، رغم أن الإنجازات ما زالت في طور التطوير.

وفيما يلي تستعرض منصة الطاقة المتخصصة ما يمكن أن تقدمه الرياض وأبوظبي إلى خريطة الصناعة العالمية.

1) السعودية:

تطمح السعودية إلى تقديم تجربة فريدة من نوعها، إذ تسعى إلى الاكتفاء النووي الذاتي عبر تطوير مفاعلاتها ومحطاتها، اعتمادًا على اليورانيوم المنتج محليًا، بعد تخصيبه وتصنيع الوقود اللازم.

وعززت المملكة خططها التطويرية بدعم مالي أوردته في الميزانية المقدمة في فبراير/شباط 2023، بتوفير حجم الإنفاق

المطلوب لبناء مفاعلين بقدرة 1.4 غيغاواط.

وتتماشى هذه الخطوات مع تعزيز مزيج الطاقة السعودي بنحو 17 غيغاواط من الطاقة النووية، خلال عام 2024.

ورغم أن حجم إنتاج اليورانيوم السعودي غير معلن رسميًا -حتى الآن- فإن وزير الطاقة «الأمير عبدالعزيز بن سلمان» سبق أن أكد وجود رواسب في منجم جبل صايد، وفي المدينة المنورة، ومناطق شمال المملكة.

وأشاد كبير اقتصادي شركة مينا أدفايزرز (Mena Advisors)، جوستن ألكسندر، بجهود السعودية في توفير احتياجاتها من المعدن النووي محليًا، لتجنب استيراده بعد معالجته.

2) الإمارات:

تسعى الإمارات -أيضًا- إلى عدم الاكتفاء بإنتاج الطاقة النووية من محطة «براكة» غير المسبوقة في الشرق الأوسط، بل تتطلع أيضًا إلى تصنيع الوقود النووي محليًا.

ومؤخرًا، عززت أبوظبي اتفاقيات التعاون النووي مع كوريا الجنوبية، بالإضافة إلى خطوة مهمة بطرح مناقصة إنشاء محطة لتصنيع الوقود.

وتضمن خطة محطة براكة -التي جرى ربطها بالشبكة عام 2020- تشغيل 4 مفاعلات بقدرة 5.6 غيغاواط، وتستعد لتشغيل المفاعل الرابع خلال شهر مارس/آذار المقبل.

ومع تشغيل مفاعلات المحطة الـ4، تدخل مرحلة التشغيل التجاري الكامل خلال العام الجاري 2024، بما يعزز الإنتاج السنوي بنحو 40 تيراواط/ساعة سنويًا من الكهرباء النظيفة، ويلبي 25% من الطلب الإماراتي على الكهرباء.

ولفت تقرير سابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى أن مفاعلات محطة براكة تعزز المسار المناخي والحياد الكربوني للإمارات.

شكراً